السياسة الخارجية والتهديدات غير المتماثل الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠١ انموذجا

أ.د.مثنى علي المهداوي م.م. نهلة اسماعيل ابراهيم
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

ملخص البحث

يشهد المسرح الدولي قضايا مستجدة ومستحدثة مثل تعدد الفاعلين من الدول ومن غير الدول وتزايد مساحات نفوذهم وتأثيرهم ،ومن جانب اخر أثرت جائحة كورونا على البيئة والمناخ بشكل ملموس على جوانب عدة. فضلا عن ذلك تأثرت جميع المجتمعات البشرية بالإرهاب والهجمات الالكترونية وغيرها ومن بينها دول والمجتمع الدولي بإفراده مؤسسات وكيان اقتصادي وسياسي وقانوني وأمني وامتداد اثاره واسبابه الكثيرة والمتداخلة وما يثيره من خلق حالة من التوتر لمنظومة العلاقات الدولية وتأثيرها في السياسة الخارجية للدول .

الكلمات المفتاحية

تهديدات غير متماثلة asymmetric threats، سياسة خارجية foreign policy،تهديدات الكترونيةcyber threats ، الارهاب terrorism،امراض وبائية epidemic diseases، الامن السيبراني cyber security

المقدمة

تواجه الدول في بعض الاحيان تهديدات غير متماثلة ، والمقصود بغير المتماثلة ان الطرف الذي تواجه ليس وحدة دولية ، اي ليس دولة او منظمة دولية او شركة متعددة الجنسية . وقد تدخل بعض الدول في حروب غير متماثلة مع جهات تتمثل بعصابات مسلحة وجماعات ارهابية لها امتدادات خارجية ، وربما تكون هذه الحروب الغير متماثلة اخطر من الحروب بين الدول ، بل انها قد تمتد الى عدة دول وتستخدم فيها مختلف انواع الاسلحة وتطول مدتها . وتتسم الحرب مع الجماعات الارهابية بتعدد ابعادها ، ومن المعروف ان مشكلة الارهاب لها ابعاد خارجية ، وان معالجة هذه المشكلة لايمكن ان تنجح بدون ان تعمل السياسات الخارجية للدول الى تحقيق تعاون دولي في مكافحة الارهاب . كما قد تواجه السياسات الخارجية للدول تهديدات ناتجة عن مشكلات دولية تتعلق بالبيئة وصيانة الموارد الطبيعية في العالم التي يمكن ان تعرقل تحقيق مصالحها وتهدد امنها القومي . وقد تتمثل التهديدات غير المتماثلة للدول بشن هجمات الكترونية عليها تهدد امنها وتسبب لها اضرار اقتصادية كبيرة ، مما ينعكس سلبياً على سياستها الخارجية . كذلك يمثل نشر الاوبئة في الدول احد التهديدات غير المتماثلة ، التي تسبب خسائر اقتصادية وتداعيات سياسية وامنية للدول التي تستهدف من قبل بعض الاطراف بهذه الامراض الوبائية . وهذا الاستهداف يربك سياستها الخارجية اذ انها لاتستطيع تحديد الاطراف التي استهدفتها ، مما يجعلها لاتميز اعدائها الفعليين ، وذلك يسبب لها توترات مع العديد من الدول التي تشك في انها تقف وراء هذا الاستهداف بنشر الوباء فيها .

اشكالية البحث:

يحاول البحث الاجابة عن تساؤلات مفادها ماهي التهديدات غير المتماثلة في السياسة الخارجية ، وكيف يمكن مواجهتها ، ولماذا اثرت التهديدات غير المتماثلة على توجهات السياسة الخارجية الامريكية رغم الامكانيات الكبيرة التي تملكها .

فرضية الدراسة:

انبنى البحث على فرضية ان التهديدات غير المتماثلة في السياسة الخارجية احدثت تحولات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية وابرز هذه التحولات حدثت في السياسة الخارجية الامريكية بعد عام ٢٠٠١ .

ان اثبات هذه الفرضية يتطلب دراسة السياسة الخارجية ومواجهة التهديدات الارهابية ومشكلات البيئة والتهديدات الالكترونية وانتشار الاوبئة العالمية .

اولا : السياسة الخارجية ومواجهة التهديدات الارهابية

من المعروف ان هناك اكثر من سبب وراء انتشار الارهاب فبعض هذه الاسباب امنية، والاخرى اجتماعية، ومنها ماهو اقتصادي ، او سياسي ، وحتى ايديولوجي ، وسيكولوجي ، وثقافي .

فمن الاسباب الامنية مثلا عدم قدرة الكوادر الامنية على توقع العمل الارهابي ، فالعمل الامني يستوجب التمتع بمقدرة توقع الحدث قبل وقوعه وذلك عن طريق جمع المعلومات وتحليلها . وابرز الاسباب الاجتماعية تكوين المجتمع التعددي من عدة جماعات واستغلال ذلك من قبل الاطراف الخارجية . وتعد البطالة السبب الاقتصادي الرئيس للعنف ، اما الاسباب السياسية فانها من

اهم الاسباب المحركة للعنف ، فاغلب الجماعت الارهابية تدعي لنفسها مهاماً وبرامج سياسية . (١)

ولكن يبقى العامل الخارجي المحرك الاساس لاتجاهات الارهاب وشدة تطرفه وقوته او ضعفه، وهذا العامل الخارجي يتداخل مع كل العوامل الداخلية الاخرى . فان كل ظاهرة تتعلق بالامن تتوزع على محورين ، احدهما محور داخلي والاخر محور خارجي ، مما يفرض على الدولة بناء تصوراتها ومواقفها وسياساتها وتطبيقاتها الامنية وفقا لهذين المحورين ، وتبعا لظروفهما ومتطلباتهما . لياخذ هذا المخطط بالنسبة للدولة صورة (السياسة العليا) التي تتفرع عنها سياستان تنفيذيتان متخصصتان هما ، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . اذ تتولى كل سياسة منهما تنفيذ الخطط الخاصة بها ، وتحقيق الاهداف الوظيفية للامن وضمان متطلبات وشروط استمرار نشاطاتها . (٢)

ان القوة العسكرية ليست في كل الاحوال اداة ناجحة لمحاربة الارهاب ، وان من الضروري البحث في اسباب الارهاب ووضع العلاجات المناسبة له ، ومن هذه العلاجات القوة الناعمة(٣).

ان الادراك الدولي لمحاربة الارهاب قد انطلق من قيام وجود علاقة بين الارهاب والديمقراطية ، اي ثمة علاقة جدلية بينهما قائمة على اساس ان غياب الديمقراطية كان احد الاسباب وراء انطلاق فكرة الارهاب وشيوعها في بعض المناطق (٤).

لذلك ان التعاون الدولي يعد من الضرورات الرئيسة لنجاح مكافحة الارهاب ، واذا كان تحقيق هذا الهدف بشكل كامل في السياسات الخارجية للدول يبدو صعبا، فان ذلك لايمنع الدول التي تعاني من الارهاب بشكل مباشر من العمل على تحقيق تعاون دولي ولو بشكل جزئي في هذا المجال .

ثانيا : السياسة الخارجية ومشكلات البيئة

تعدّ مشكلات البيئة من القضايا التي تؤثر على السياسات الخارجية للدول ، وهناك اتفاق دولي عام على ان حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية في العالم من القضايا المهمة . وتدفع مجموعة اسباب الدول في سياساتها الخارجية الى التعاون المشترك لمواجهة مشكلات البيئة ، ومن هذه لاسباب ما يأتي[5] :

١- علاقة الاعتماد المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية ، اذ انه لا يمكن الفصل عملياً بينهما وتأثير ذلك في الفوارق الاقتصادية بين الدول ، وما تسببه هذ الفوارق من تبعية السياسة الخارجية للدول الضعيفة اقتصادياً الى الدول الاقوى اقتصادياً .

٢- تناقص الموارد الطبيعية في العالم بفعل ما تتعرض له من دمار او سوء استخدام ومشكلات بيئية ، مما تسبب بعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات العالمية ، وما لذلك من تأثيرات على السياسات الخارجية للدول وتصاعد حدة التنافس بينها .

٣- الارتباط بين قضايا البيئة ومشكلات الزيادات السكانية والفقر والهجرات والانتقالات البشرية ، وتداعيات ذلك على السياسات الخارجية للدول وما تسببه من توتر بينها . اي بين الدول التي يتدفق منها المهاجرين وهي دول في الاغلب ضعيفة اقتصادياً او تعاني من مشكلات امنية ، والدول المستقبلة للمهاجرين وهي في العادة دول قوية اقتصادياً ومستقرة امنياً .

ان التدفق البيئي عبر الحدود السياسية للدول ، اي تسرب الملوثات التي تضر بالبيئة الطبيعية والاقتصادية من دول الى دول اخرى ، يؤدي الى تدمير جانب من موارد الدول الطبيعية والاقتصادية وبصورة يمكن ان تعرض امنها القومي

للخطر . ولذلك فان الارتباط بين قضايا البيئة والامن الوطني والتهديدات التي تسببها المشكلات البيئة لمصالح الدول تستوجب وضع اليات في السياسات الخارجية لدول العالم لمواجهة مشكلات البيئة . [٦] الا ان الخلافات بين دول العالم حول مشكلات المناخ والاحتباس الحراري والتلوث البيئي واستثمار الدول لهذه المشكلات في سياستها الخارجية من اجل المساومة لتحقيق اهداف اخرى في السياسة الخارجية، يدفع بعض الاطراف الى تقديم اولوية تحقيق مصالحه على معالجة مشكلات البيئة ، حتى ولو ادى ذلك الى تخطي المبادئ الانسانية وتهديد الحياة البشرية .

ثالثاً: السياسة الخارجية والتهديدات الالكترونية

ان ما يميز الهجمات الالكترونية في السياسة الخارجية عن غيرها من التهديدات صعوبة تحديد هوية المهاجم ، ولاسيما اذا ما اتسمت هذه الهجمات الالكترونية بدرجة عالية من التعقيد، فكلما زادت درجة تعقيد الهجوم الالكتروني زادت صعوبة تحديد هوية المهاجم او اتباع مسار الهجوم او توقيته او تحديد الدوافع الكامنة وراءه . لذا فان الدول التي توجه اليها اتهامات بشن هجمات الكترونية تنفي اية صلة لها بالهجمات ، لان الدولة المتعرضة للهجوم تعجز عن تقديم ادلة قطعية الثبوت لاسناد الاتهامات الى دولة بعينها او تحميلها المسؤولية . ونتيجة لذلك تستطيع الدول تحقيق اهدافها السياسية الخارجية باستخدام الادوات الالكترونية دون تحمل اية مسؤولية دولية تترتب على الهجوم الالكتروني . كما انه مهما كانت فداحة الخسائر المترتبة على الهجوم الالكتروني فان الدولة المهاجمة تتخلص من انتقادات الرأي العام العالمي لعدم معرفته بالذي قام بالهجوم الالكتروني ، فضلاً عن ذلك فانها تحمي نفسها من احتمالية الهجوم المضاد من قبل الدولة التي تعرضت للهجوم الالكتروني . [٧]

فالدول تعدّ الهجمات الالكترونية التي تستهدفها اعتداءات تستدعي الرد ، وقد تجري تحقيقاً لتحديد مصدر هذه الهجمات الالكترونية ، الا ان اغلب هذه التحقيقات تكون ذات بعد سياسي . اذ تقوم الدولة التي تعرضت للهجمات الالكترونية في اكثر الاحيان بتحميل مسؤولية مصدر الهجمات الى الدول المعادية لها بدون ادلة ، لصعوبة الوصول الى ادلة من الناحية التقنية(٨).

ان تداعيات التهديدات الالكترونية لاتقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية ، بل تمتد الى التأثير على الجوانب الاجتماعية . اذ ان هذه الهجمات الالكترونية تستخدم في بعض الاحيان للتأثير بصورة مباشرة او غير مباشرة على المكونات الاجتماعية ، لاسيما المجموعات العرقية غير المندمجة بالمجتمع منها ، بل قد يمتد تأثيرها على نتائج التصويت في الانتخابات داخل البلدان التي تستهدفها الهجمات الالكترونية.(٩)

وتكمن خطورة الهجمات الالكترونية انها تمس كل مصالح الدولة ، فضلاً عن تأثيرها على كل شرائح المجتمع، مما يجعل تأثيرات الهجمات الالكترونية ذات طبيعة مزدوجة . فهي من جهة تؤثر على مؤسسات الدولة ، ومن جهة ثانية يكون لها تداعيات مباشرة على مواطني الدولة سياسياً واقتصادياً وامنياً، فتداعيات الهجمات الالكترونية تشمل السياسة الخارجية وكذلك السياسة الداخلية.

رابعاً: السياسة الخارجية وانتشار الاوبئة العالمية

يمثل انتشار الاوبئة العالمية تهديد للسياسات الخارجية للدول ، كما ان نشر الاوبئة قد يستخدم كأداة لتحقيق اهداف سياسية من قبل اطراف لا تكشف عن نفسها ، والامراض الوبائية هي امراض معدية تصيب الاعداد الكبيرة من البشر . وهناك اهداف متعددة لقيام بعض الاطراف بنشر الامراض الوبائية ، منها

الضغط على الدولة المستهدفة لتحقيق اهداف سياسية بصورة غير مباشرة ، او استنزاف امكانياتها الاقتصادية ، او حتى تعريض سكانها للإبادة[١٠].

ان الاعتماد المتبادل بين الدول اقتصادياً وعسكرياً يوجد فرصة للاطراف التي تستخدم نشر الاوبئة لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والامنية ، فعن طريق تنقل الاشخاص العاملين في مجالات التبادل التجاري والقواعد العسكرية بين الدول يتم في بعض الحالات نشر الامراض المعدية في الدول المستهدفة من قبل اطراف معادية . [١١]

وفي اكثر الحالات لا تستطيع الدول المستهدفة بنشر الاوبئة فيها تحديد الاطراف التي استهدفتها، اذ ان انتقال الامراض بين عدة اشخاص الى ان تصل الى مرحلة الوباء يجعل من الصعوبة الاتفاق على مصدر المرض الوبائي.

فالمقصود بالأوبئة حركة انتقال بين نوعين من الكائنات الحية ، احدهما هو الكائنات الحية المسببة لهذه الاوبئة ، وهي كائنات حية صغيرة جداً غير محسوسة وغير منظورة ، اما الكائنات الاخرى فهي كائنات محسوسة منظورة وهم البشر ضحايا هذه الكائنات غير المحسوسة . وتكون اعداد هذه الكائنات الحية كبيرة بنوعيها ، فأعدادها لانهاية لها في حالة مسببات الأمراض، وكبيرة في حالة الكائنات البشرية[١٢] وهذا يجعل عملية الوصول الى الطرف الذي يستهدف الدول بهذه الامراض الوبائية صعباً . ولذلك فان الدول التي تستهدف بنشر الاوبئة فيها توجه الاتهامات لدول معادية لها وتتخذ مواقف ضدها في السياسة الخارجية، الا انها تعجز عن تأكيد هذه الاتهامات .

خامساً: السياسة الخارجية الامريكية والتهديدات غير المتماثلة

واجهت السياسة الخارجية الامريكية العديد من التهديدات غير المتماثلة بعد عام ٢٠٠١ متمثلة بالتهديدات الارهابية ومشكلات البيئة والتهديدات الالكترونية وانتشار الاوبئة ، الا ان الهجمات الارهابية كانت اخطر هذه التهديدات .

فليس بخافٍ ان مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ تمثل مرحلة مفصلية في تاريخ الولايات المتحدة بسبب ما حملت من متغيرات وما احدثت من تطورات من ابعاد الواقع الدولي وانماط التوازن القائمة فيه وبسبب ما انتجت من سياسات تدور جلها حول ابعاد التغيير القائم ، اذ ان ذلك قد تجسد في ابعاد مقولة اساسية تبنتها الولايات المتحدة هي مقولة الحرب على الارهاب ، فبسبب هذه المقولة قامت الولايات المتحدة اولاً بفرض تقسيم جديد للنظام الدولي كما حملت دول العالم على تأييد سياستها ، وثانياً عد محاربة الارهاب ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الامر الذي احدث تأثيراً حاداً في نمط العلاقات الدولية الراهنة ، وثالثاً تغيير الانظمة السياسية بالقوة كما حدث في افغانستان والعراق اذ تحول الاخير الى بؤرة للإرهاب المتطرف بل تحول الى فوضى وتدهور امني فضلاً عن تزايد النزاعات التي قد تؤدي الى تقسيمه [١٣] وهو ما اثبت فيما بعد فشل هذه السياسة فالقوة العسكرية ليست في كل الاحوال اداة ناجحة لمحاربة الارهاب وان من الضروري البحث في اسباب الارهاب ووضع العلاجات المناسبة له هي علاجات تقم على القوة الناعمة التي تجعل الاخرين يتبعن الولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب دون مقاومة ، ان اسلوب الضربة الوقائية الامريكية ضد الارهاب جعل من العراق البؤرة الاساسية لمكافحة الارهاب في العالم او انها منطقة الصراع الرئيسة بين

الولايات المتحدة واعدائها كما وظفت ذلك جيداً ازاء دول الشرق الاوسط عندما وظفت مكافحة الارهاب كـ [١٤]:

أ- نمط ضغط دولي على الانظمة السياسية لمطالبتها بالتغيير وتبني الديمقراطية .

ب-كذريعة لادارة النظام الدولي وفرض التصورات الامريكية عليه بما في ذلك ايجاد ترتيبات معينة تستهدف خلف واقع جديد للاقليم ونزع فتيل الصراعات والازمات القائمة فيه ولاسيما الصراع العربي الصهيوني .

ت-كضرورة لضمان الامن الامريكي وامن المصالح الحيوية للولايات المتحدة من خلال اسلوب استدراج الخصم الى مناطق قتال حددتها الادارة الامريكية بدلاً من المواجهة معها في بلادها.

ان الازمة التي اثارتها احداث ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ كانت ازمة عالمية وشاملة ، فهي عالمية لأنها اقحمت بلدانا مختلفة عديدة في النزاع، وهي شاملة لأنها انطوت على تأثير في مستويات متعددة عسكرية، وسياسية، واقتصادية ، وثقافية . [١٥]

ان الادارة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول بدأت تشعر بان العالم قد تغير ، وان الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية مهددة ، ومن ثم فأنها طالبت بالحصول على دعم قوي من حلفائها لمواجهة ما اسمته بالإرهاب ضد الولايات المتحدة ، وطالبت بالتعاون المطلق الى حد كبير[١٦] اذ ان طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الارهاب بعد احداث ١١ ايلول لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية بعينها ، مما دفع الولايات المتحدة الى ان تتوجد بقواتها في اكثر من منطقة لحماية مصالحها المنتشرة في العالم ، كما لم تعد القضايا الاستخبارية للدول امرا داخليا محضا، اذ ان اثار هذه القضايا امتدت عالميا حسب وجهة النظر الامريكية .[١٧]

الا ان هناك من يحمل السياسة الامريكية مسؤولية ما حصل في يونيو / حزيران ٢٠١٤ في العراق عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على مدن عراقية ، وحتى الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للقوات العراقية عند استعادتها لهذه المدن والتي انتهت عملية استعادتها مع نهاية عام ٢٠١٧ ، فانه حسب هولاء المنتقدين لدور الامريكي لم يكن بالحجم الذي يدل على جدية الولايات المتحدة في تقديم العون للعراق عن حاجته لذلك [١٨] .

وبعد وصول الرئيس الامريكي ترامب الى الحكم ساد رأي لدى بعض الباحثين ان الاستراتيجية الامريكية تجاه محاربة الارهاب سوف تتغير من المبدأ الذي استندت عليه خلال حقبة الرئيس الامريكي السابق اوباما بعدم التدخل المباشر الى التدخل المباشر . الا ان السياسات التي اتبعتها ادارة الرئيس الامريكي ترامب اثبتت ان الاستراتيجية الامريكية تجاه لم تتغير بصورة كبيرة عن سابقتها، اذ ان التغيرات التي حدثت في التعامل الامريكي مع الجماعات الارهابية كانت تغيرات تكتيكية نتيجة المستجدات الحاصلة في ولم تكن تغيرات استراتيجية .

ولم تختلف السياسة الخارجية الامريكية تجاه مكافحة الارهاب في عهد الرئيس الامريكي بايدن، لاسيما ان الرؤية الامريكية لمكافحة الارهاب في ضل ادارة الرئيس بايدن تستند على فكرة ان الولايات المتحدة لا تقوم باي حرب ضد اي تنظيم ارهابي بشكل فردي ، بل لابد من شراكة مع المجتمع الدولي لمواجهة اي تهديد ارهابي ، واستعداد البلد الذي يتعرض لهجمات تنظيمات ارهابية لتقديم المساعدة للتحالف الدولي [١٩] .

اما قضايا البيئة فقد كانت دائما محور اهتمام الولايات المتحدة التي اشتركت في العديد من اتفاقات الحفاظ على البيئة وعلى حياة الكائنات البرية

والبحرية التي تنقرض بسبب التلوث، ولكن قضايا البيئة قفزت لتحتل الصفوف الاولى من برامج الدبلوماسية الامريكية الى جانب التهديدات غير المتماثلة الاخرى مثل الارهاب والتهديدات الالكترونية وانتشار الاوبئة . ويبدو ان هناك تطورات كثيرة ادت الى زيادة اهمية قضية البيئة في السياسة الخارجية الامريكية ، واول هذه التطورات يتمثل في عدد الدلائل التي تشير الى العواقب الوخيمة لتدهور البيئة مثل الكوارث الطبيعية والتصحر وتآكل الارض في اماكن كثيرة وتلوث المياه والهواء . وكل ذلك يؤثر تأثيراً كبيراً على عملية التطور الاقتصادي وعلى الاستقرار السياسي ، وهذا النوع من المشكلات لا يؤثر فقط على الدول المعنية بالمشكلة وانما يتخطى الحدود وتنعكس نتائجه على آماكن اخرى من العالم . ومع ذلك فان كثيراً من زعماء الدول يتهمون الولايات المتحدة بالتهاون في وضع الحلول الحاسمة لمشكلات البيئة . (٢٠)

اذ اعلن الرئيس الامريكي السابق ترامب في الاول من يونيو / حزيران ٢٠١٧ خلال مؤتمر صحفي عقده بالبيت الابيض ، ان الولايات المتحدة ستنسحب من اتفاقية باريس للمناخ ودخل القرار حيز التفعيل رسمياً في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، ولاقى انتقادات من قبل المدافعين عن البيئة في الولايات المتحدة والعالم . وعدّ ترامب حينها ان بنود الاتفاق تقف عائقاً امام نمو الاقتصاد الامريكي اذ يضر بقطاع الطاقة وبفرص العمل والوظائف ، وعليه فلن تلتزم الولايات المتحدة بالقيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق . وفي فبراير / شباط ٢٠٢١ وبعد ٣٠ يوماً من توقيع الرئيس الامريكي بايدن امراً تنفيذياً حول الامر ، عادت الولايات المتحدة رسمياً الى اتفاقية باريس للمناخ . كما استحدث بايدن منصب مبعوث امريكي خاص لملف التغير

المناخي، وعيين وزير الخارجية الاسبق جون كيري لادارة ملف التغيرات المناخية . (٢١)

وفيما يخص التهديدات الالكترونية فان الولايات المتحدة تعدّ دولة رائدة في الفضاء السيبراني بفضل التقنيات الرقمية المتطورة ، مما مكنها من تخفيف المخاطر المحتملة ، لاسيما بعد تصاعد حدة الصراع بينها وبين الصين وروسيا ، وهذا ما جعل الاهتمام بالامن السيبراني يزداد عند صانع القرار الامريكي وتجسد ذلك في ادخال الامن السيبراني في استراتيجية الامن القومي، فضلا عن اصدار استراتيجية خاصة بالفضاء السيبراني . ورغم تنوع وكثرة الهيئات الحكومية والخاصة المكلفة بالامن السيبراني ، والقدرات الكبيرة التي تملكها الولايات المتحدة في الدفاع والهجوم السيبراني، والترسانة القانونية التي تؤطر الفضاء السيبراني في الداخل الامريكي ، الا انها تبقى عاجزة عن منع الاختراقات والتجسس على مؤسساتها ، هذا فضلا عن التهديدات المستقبلية المحتملة في بيئة تتطور بسرعة كبيرة ، مما جعل الولايات المتحدة تضع استراتيجية للدور المستقبلي الذي ستعلبه بالاشتراك مع باقي الفاعلين في العالم من اجل مواجهة التهديدات السيبرانية . (٢٢)

اما انتشار الاوبئة كتهديد غير متماثل للسياسة الخارجية الامريكية ، فقد مثلت جائحة كورونا اكبر تهديد في هذا المجال ، اذ كان لانتشار جائحة كورونا عام ٢٠١٩ تداعيات متناقضة على السياسة الخارجية الامريكية ، فبعد جائحة كورونا كان هناك رأي انه لا يمكن لأي دولة ان تتغلب على جائحة كورونا بجهد وطني وتمييز نفسها . وفرضت جائحة كورونا على الولايات المتحدة بعدّها من الدول الاكثر تأثرا بالجائحة اقامة علاقات تعاون بشأن الاوبئة، اذ ان السياسة الخارجية الامريكية فتحت قنوات تواصل مع دول تتسم علاقاتها معها

بالتنافس مثل الصين مراعاة لاعتبارات مواجهة جائحة كورونا على الرغم من عمق القضايا الخلافية . بالمقابل لم ترحب الولايات المتحدة للتحركات الصينية والروسية واليات التعاون مع اوربا لمواجهة جائحة كورونا ، فالصين وروسيا ظهرت انها اكثر قدرة لمواجهة الجائحة وتقديم المساعدة للدول الاخرى التي عانت من تداعيات جائحة كورونا ، وساد رأي ان الدول ذات النظام السياسي القوي اكثر قدرة على ادارة ازمة كورونا بسبب تمكنها من فرض اجراءات الوقاية من انتشار الوباء التي رافقها مجموعة من التحولات البنيوية في صيرورة الوعي بها . ومن هذا المنطلق تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة ونظيراتها القوى المنافسة الساعية نحو تعددية قطبية . (٢٣)

الاستنتاج :

من ذلك يتضح ان التهديدات غير المتماثلة تعدّ تحديات في السياسة الخارجية للدول لاتقل خطورة عن التهديدات التقليدية ان لم تكن تتفوق عليها ، كما ان هذه التهديدات وظفت من عدة دول كوسائل لتنفيذ اهداف سياستها الخارجية بطريقة غير مشروعة . ويعود لجوء هذه الدول الى استخدام التهديدات غير المتماثلة كادوات في سياستها الخارجية الى قابلية استخدام هذه الادوات من دون تحمل اي مسوؤلية قانونية او سياسية ، اذ يصعب التعرف على الطرف المسوؤل عن التهديدات غير المتماثلة .

ورغم الامكانيات الكبيرة التي تملكها الولايات المتحدة ، الا انها عانت من مشكلات كثيرة تسببت بها التهديدات غير المتماثلة وانعكس ذلك على توجهات السياسة الخارجية الامريكية . ومن المتوقع مستقبلاً ان تسهم التهديدات غير المتماثلة في تعديل الكثير مواقف واتجاهات السياسة الخارجية الامريكية ، وسيكون لذلك تداعيات مهمة على السياسات الدولية .

الهوامش

١ – صالح عثمان خضر ، الارهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاركان ، جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

٢ – د . علي عباس مراد ، " الأمن والسياسة الخارجية : دراسة في التاثيرات المتبادلة " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (١٣) ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠ – ٢٥ .

٣ – محمد المصالحة ، " التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢١) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٩ ، ص٦٦ .

٤ – باكينام الشرقاوي ، الديمقراطية في المفردات الامريكية ، مجلة الديمقراطية ، العدد (١٣) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص٤٩ .

٥ – د . اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٢١ – ٣٢٢ .

٦ – المصدر نفسه ، ص ص ٣٢٣ – ٣٢٤ .

٧ – د . بهاء عدنان السعبري و عماد عبد خضير ، " انتقال التهديدات من الواقع الى العالم الافتراضي " ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٤ ، جامعة بابل ، كانون الاول ٢٠١٩ ، ص ٤٧٨ .

٨ – جون إس ديفيس الثاني واخرون ، تهديدات مجهولة المصدر نحو مساءلة دولية في الفضاء الالكتروني ، مؤسسة RAND ، سانتا مونيكا – كاليفورنيا ، ٢٠١٧ ، ص ٢١ .

٩ – جوزيف س . ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة د . محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٠ .

١٠ – شلدون واتس ، الأوبئة والتاريخ المرض والقوة والامبريالية ، ترجمة أحمد محمود عبدالجواد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٦ .

١١ – المصدر نفسه ، ص ص ١٨ – ١٩ .

١٢ – المصدر نفسه ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

١٣ – اشرف محمد عبد الله ياسين ، السياسة الامريكية اتجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٦) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ربيع ٢٠١٠ ، ص ٨٣ .

١٤ – محمد المصالحة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .

١٥ – دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .

١٦ – المصدر نفسه ، ص ٨١ .

١٧ – حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان : التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي ، في كتاب العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

١٨ – ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ar.wikipedia.org 22 \ 7 \ 2018 .

١٩ – د . مصطفى كامل الدراجي ، الانتخابات الرئاسية الامريكية ٢٠٢٠ دراسة في الاحزاب السياسية والمرشحون وآليات الانتخابات الرئاسية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩٧ .

٢٠ – وائل ابراهيم الفاعوري ، الحرب والبيئة : ابيض اسود ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٨٣ – ١٨٦ .

٢١ – بايدن وكيري : رياح السياسة الامريكية تملأ شراع اتفاق المناخ ، العين الاخبارية ، ابو ظبي ، ٥ / ٤ / ٢٠٢١ ، https:\\al-ain.com .

٢٢ – سليم دحماتي ، أثر التهديدات السيبرانية على الامن القومي : الولايات المتحدة انموذجا (٢٠٠١ – ٢٠١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة بوضياف – المسيلة ، ٢٠١٨ ، ص ٨٤ .

٢٣ – د . فراس عباس هاشم " تصاعد وظائفية دبلوماسية التضامن الانساني في ظل جائحة كورونا (رؤية استراتيجية) " ، مجلة النهرين ، العدد ١٠ ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تموز ٢٠٢١ ، ص ص ٢١ – ٢٤ .

Absrtact

The international scene is witnessing new and emerging issues such as the multiplicity of actors from states and non-states and the increasing areas of their influence. On the other hand corona affected the environment significantly on several aspects. And human societies were affected by terrorism electronic attacks and others. In cluding stats and the international community with its members institutions and what it causes to create astate of tension for the system of international relations and its impact on the foreign policy of countries .